مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة ٤٧٠٤

الخميس، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بلوغر	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أسبانيا	السيد أرياس
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد فالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيدة داشون
	الكاميرون	السيد بلينغا إيبوتو
	المكسيك	السيدة آرسى دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليامسن

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

03-24601 (A)
0324601

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. أعطيه الكلمة الآن.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس في ١٦ كانون الثاني/يناير، ما زال العنف مستمرا بلا هوادة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما أسفر عن فقدان المزيد من الأرواح، وإصابة آخرين بأضرار وألحق المزيد من الدمار. وفضلا عن ذلك ما فتئت الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تزداد سوءا.

وعلى الجانب السياسي، أجريت الانتخابات البرلمانية في إسرائيل في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وأسفرت عن زيادة كبيرة في عدد المقاعد التي حصل عليها حزب الليكود، الذي يقوده رئيس الوزراء إرييل شارون. وقد طلب الرئيس كاتزاف من السيد شارون تشكيل حكومة جديدة. ويمكن للحكومة الإسرائيلية الجديدة أن تتأكد من تعاون ودعم المجتمع الدولي التامين إذا اتخذت خطوات من شأنها تحريك الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني نحو الحل المبني على دولتين، حسبما يتوخاه قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، حيث يمكن من خلاله تحقيق السلام والأمن لكلا الشعبين.

وترحب بالتقارير التي أفادت عن عقد اجتماع خاص في الأسبوع الماضي بين رئيس الوزراء شارون ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، السيد أحمد قريع، المعروف بأبي علاء. ومن المأمول أن يمثل هذا بداية حوار متجدد بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بغية التوصل إلى تفاهم على وقف إطلاق النار، مما يساعد بصورة كبيرة على إحراز تقدم في اتجاه إعادة الثقة والحوار بين الطرفين.

وبدون توقع بعض التحرك إلى الأمام على الجبهة السياسية، من العسير تصور كيفية وقف الدورة الحالية من العنف والعنف المضاد. وكما أشرت إليه سابقا، فقد تكثفت أعمال العنف في المنطقة، مما أدى إلى تصاعد حالات الموت يوما بعد يوم. ومنذ آخر إحاطة إعلامية أدليت بها، قتل ٦٥ فلسطينيا وسبعة إسرائيليين، مما رفع عدد الضحايا منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٣٠٠ ٢ فلسطيني وما يقارب ٧٠٠ إسرائيلي. ويساور الأمين العام قلق عميق إزاء هذا التصاعد في عدد الضحايا، كما أنه يشعر بقلق عميق إزاء مستقبل كل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، فضلا عن مستقبل منطقة الشرق الأوسط بنطاقها الأوسع، إذا لم يستعاض عن الموت والتدمير بتحقيق السلام والمصالحة.

إن التطورات التي وقعت في الشهر الماضي لا تدعو إلى تفاؤل يذكر كما أنها لا تترك أبدا مجالا للرضا عن الذات. ففي ٢٥ كانون الثاني/يناير، بعد أن أطلق الفلسطينيون عددا من صواريخ القسام على مجتمعات

إسرائيلية داخل قطاع غزة وخارجه، دخلت قوات الدفاع الإسرائيلية مدينة غزة في أكبر عملية لها في قطاع غزة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وخلف ذلك الاقتحام الإسرائيلي ١٣ قتيلا فلسطينيا وعشرات من الجرحى.

وكما جاء في الإحاطات الإعلامية السابقة، كثيرا ما يتحمل المدنيون الفلسطينيون وطأة العمليات العسكرية الإسرائيلية. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، لكن يجب أن تفعل ذلك في إطار معايير القانون الدولي. وبوصف إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، تقع عليها مسؤوليات معينة، حددت ووصفت بوضوح في اتفاقية جنيف الرابعة. ومما يدعو إلى الأسف أن أعمال إسرائيل في أكثر الأحيان تتعارض مع تلك المسؤوليات. ويقلقنا، على سبيل المثال، استمرار السياسة الإسرائيلية في هدم المنازل الفلسطينية. ففي منطقة الخليل، أسفرت غارة قوات الدفاع الإسرائيلية في ٣٠ كانون الثاني/يناير عن هدم ٢٢ مترلا فلسطينيا في المدينة وحولها وأعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية عن هدم أربعة منازل على التوالي في بيت قدرييك في منطقة نابلس، ومخيم المواسي للاجئين في وسط غزة، ومدينة نابلس وذلك في ٣ و ٤ و ٨ شباط/فبراير. وتمثل عمليات الهدم هذه، في رأينا، تدابير للعقاب الجماعي وهي انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وخروقات لالتزامات إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال.

وخلال نفس الغارة في الخليل بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير، دكت الجرافات الإسرائيلية كذلك ١٠٠ كشكا في سوق الخليل. وفي وقت سابق، أي في ٢١ كانون الثاني/يناير، هدمت قوات الدفاع الإسرائيلية ٦٢ متجرا وكشكا للتسويق في القرية الفلسطينية نزلة عيسى، في منطقة طولكرم.

ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة، أسفرت الهجمات التي قامت بها الجماعات الفلسطينية عن قتل سبعة إسرائيليين، بمن فيهم مدني واحد. وتواصل إسرائيل الإبلاغ عن قيامها بعمليات اعتراض لمفجرين انتحاريين يحاولون دخول الأراضي الإسرائيلية. وقد دان الأمين العام باستمرار وبصورة متكررة العمليات الإرهابية بوصفها بغيضة أخلاقيا. كما أنها تفضي إلى نتائج عكسية، نظرا لأن الإرهاب يؤدي إلى تقويض السعي نحو تحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية المشروعة كما أنها تضع عقبة أمام استئناف عملية السلام المستدام.

ولقد رحبنا بالجهود التي بذلتها حكومة مصر، عن طريق استضافتها اجتماعات عقدت في القاهرة، بغية تشجيع إجراء محادثات بين الجماعات الفلسطينية بشأن قبول وقف إطلاق النار. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل كل ما في وسعها لتسهيل استمرار هذا الحوار واختتامه على نحو مثمر.

وقد أبلغت المجلس في ١٦ كانون الثاني/يناير

> ”عدم تحقيق أي تحسن ملحوظ في الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ الإحاطة الإعلامية السابقة، ولا تزال إسرائيل لم تف بالالتزامات التي تعهدت بها للمبعوث الإنساني الشخصي للأمين العام في آب/أغسطس الماضي“. (S/PV.4685، الصفحة ٣)

ومن دواعي الأسف أن عمليات الإغلاق وفرض حظر التجول الصارمة ما زالت تسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتعرقل أعمال الجهات المانحة الدولية. ومرة أخرى أغتنم هذه الفرصة لتذكير إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، بما عليها من التزامات ومسؤوليات إزاء رفاه السكان الفلسطينيين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

ومع أن الحالة الإنسانية تستمر في التدهور، فمن دواعي الأسف أن قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة في أوساط الفلسطينيين آخذة في التناقص. وقد حذر المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، السيد بيتر هانسن، من أن منظمته ستكون بحلول نهاية الشهر القادم في خطر من نفاد الموارد اللازمة للاضطلاع بأنشطتها في حالات الطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتقوم أونروا في الوقت الراهن بتوفير الأغذية لعدد يبلغ ١.١ مليون نسمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتحدث هذه الأزمة لأن النداء الذي وجهته الأونروا التماسا لمبلغ ٩٤ مليون دولار من أجل تعويض النقص في صندوق الطوارئ لديها لم يلق إلى حد كبير آذانا صاغية.

ونهيب بالمجتمع الدولي أن يتجاوب بسخاء مع نداء الأونروا، حتى يحول دون تضاؤل قدرتها على الاستمرار في تلبية طلبات المساعدة المتزايدة. ورغم أن الحل الأساسي للأزمة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة يكمن في إلغاء أوامر حظر التجول وإنهاء حالات الإغلاق تيسيرا لاستئناف الحياة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن مساندة المانحين لنداء الأونروا ضرورية من أجل الوفاء بالاحتياجات الفورية.

ويتعين عليّ أن أعلن عن ظهور بوادر إيجابية تبشر بالأمل على استحياء وسط هذه الصورة الحالكة السواد. فعملية الإصلاح الفلسطينية تواصل السير قدما إلى الأمام، وتلقى الدعم النشط من المجتمع الدولي. وستتلو الاجتماع الذي عقده رئيس الوزراء بلير في لندن الشهر الماضي بشأن مسألة الإصلاح الفلسطينية سلسلة أخرى من الاجتماعات. وستشمل هذه الاجتماعات: أولا، اجتماعات مبعوثي المجموعة الرباعية؛ وثانيا، اجتماع للجنة الاتصال المخصصة للمانحين على صعيد العواصم بشأن المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني؛ وثالثا، اجتماعات فرقة العمل المعنية بالإصلاح الفلسطيني. وسوف تجري كل هذه الاجتماعات في لندن خلال الفترة بين ١٨ و ٢٠ شباط/فبراير. وتأمل الأمم المتحدة والمشاركون الآخرون في أن يبنوا على النجاح الذي حققه لقاء كانون الثاني/يناير بغية إعطاء زخم جديد لعملية الإصلاح، وللجهود التي تبذلها الدول المانحة في سبيل التصدي للأزمة الإنسانية.

وقد التقى منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى السلطة الفلسطينية، السيد تيري رود – لارسن، واثنان من زملائه مبعوثي المجموعة الرباعية، السفير موراتينوس ممثل الاتحاد الأوروبي، والسفير فدوفين ممثل الاتحاد الروسي، بالرئيس عرفات وكبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية في ١١ شباط/فبراير. وجرى التباحث بينهم بشأن اجتماعات لندن المقبلة، ودعوا الرئيس عرفات إلى الإقدام على اتخاذ خطوات جريئة وفورية لدعم الإصلاح المؤسسي والأمني وتيسيره تمهيدا لتلك الاجتماعات. وسيعقد ممثلو المجموعة الرباعية اجتماعات للمتابعة مع السيد عرفات وكبار المسؤولين الفلسطينيين الآخرين في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وقد ظل السيد رود – لارسن أيضا على اتصال وثيق مع كبار المسؤولين في إسرائيل والبلدان المجاورة بشأن هذه المسألة.

وبالانتقال إلى التطورات الأخرى التي حدثت منذ عقد جلسة الإحاطة الإعلامية السابقة للمجلس، يتعين عليّ أن أقول إن زيادة في درجة التوتر قد طرأت على امتداد الخط الأزرق. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، وبعد خمسة أشهر تقريبا من الهدوء النسبي، استهدف حزب الله مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة مزارع شبعا بالهاون والقذائف، في انتهاك واضح على ما يبدو للخط الأزرق. ورد جيش

الدفاع الإسرائيلي بعد ذلك بوقت قصير مما أدى بكل أسف، إلى مقتل مدني لبناني وإصابة آخر بجراح.

وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن الأمين العام قد أكد أن إسرائيل سحبت قواها من لبنان وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وأيد مجلس الأمن ذلك في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتعهد كل من لبنان وإسرائيل باحترام الخط الذي حددته الأمم المتحدة لهذا الغرض، والذي يشار إليه عادة باسم الخط الأزرق. ولذلك، فإنه ينبغي للحكومة اللبنانية أن تفي بمسؤوليتها عن الحفاظ على الهدوء على امتداد الخط بكامله. ونلاحظ زيادة انتشار قوات الأمن اللبنانية المشتركة في الجنوب، ونأمل أن يعكس هذا الأمر التزام السلطات اللبنانية بكفالة تحقيق الهدوء.

ولا تزال الطائرات الحربية الإسرائيلية تنتهك الخط الأزرق والمجال الجوي اللبناني بانتظام. وقد أشارت مختلف المصادر، بما في ذلك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)، إلى أن الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير شهد زيادة ملحوظة في عدد عمليات التحليق هذه. وذكر أن النفاثات الإسرائيلية حلقت على ارتفاع منخفض فوق المناطق المأهولة بالسكان.

واحتجت حكومة لبنان لدى الأمم المتحدة على هذه الانتهاكات لمجالها الجوي. وتنطوي عمليات التحليق الإسرائيلية هذه وما تجتذبه من نيران المدفعية المضادة للطائرات، على إمكانية التصعيد، وخاصة في الوضع الإقليمي المتوتر الراهن.

كما ينبغي أن أذكر أن مسألة مياه الوزاني والحاصباني لا تزال تشكل مصدرا من مصادر التوتر وإمكانية التصعيد بين لبنان وإسرائيل. وقد أعربت حكومة لبنان عن استعدادها للتوصل إلى حل تفاوضي عبر المساعي الحميدة للأمين العام. بيد أن حكومة إسرائيل لم تعرب بعد عن رغبتها في الاستعانة بالمساعي الحميدة للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق بين الجانبين بشأن استخدام المياه في هذه المنطقة. وإننا في الوقت نفسه، نطالب حكومة لبنان بمواصلة احترام التزامها بعدم توسيع مشاريعها المائية بما يتجاوز ما سبق الإعلان عنه في تقريرها إلى أن تحل المسألة.

وفي الشهر الماضي، قدمت إلى المجلس إحاطة إعلامية بشأن حادث إطلاق النار الذي وقع في ٨ كانون الثاني/يناير في مرتفعات الجولان وأدى إلى مقتل جندي سوري. وأود أن أشيد بكل من إسرائيل وسورية للطريقة التي تمت بها معالجة الحادثة فحالت دون تصعيدها. بيد أن الحادثة تعتبر تذكيرا بالحساسية العالية التي يتسم بها الوضع في منطقة الجولان. ويجب على كلا الطرفين أن يتصرفا بأقصى درجات الحذر وبتقيد تام بأحكام اتفاق فض الاشتباك. وأنا على يقين من أنهما سيقومان بذلك. وينبغي لكل من الطرفين كذلك أن يمتنع عن القيام بأي عمل يمكن أن يعرض الوضع الراهن للخطر ويؤدي إلى مزيد من الاحتكاك.

وفي هذا الوقت المحفوف بالمخاطر في جميع أنحاء الشرق الأوسط، أود أن أحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس بأقوالها وأفعالها. ويجب ألا يدخر جهد لتعزيز الاستقرار، وبالمثل، تفادي القيام بأي عمل يمكن أن يسهم في زيادة زعزعة الاستقرار في الأوضاع الراهنة.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط خطيرة للغاية. وبالرغم من هذا، فإن أفضل سبيل لكفالة أمن الإسرائيليين والفلسطينيين، وتحقيق سلام إقليمي شامل، لا يزال يتمثل في المضي قدما في تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ومن شأن الأسلوب الذي تتبعه خارطة الطريق في

معالجة مسائل الأمن والتنمية الاقتصادية والتقدم السياسي التي ترتبط فيما بينها ارتباطا لا تنفصم عراه بالتوازي أن يتيح إحراز تقدم في كل مجال من المجالات لدعم التقدم في المجالين الآخرين. ولا نزال مقتنعين بأن التعجيل بتنفيذ خارطة الطريق سيساعد على الخروج من المأزق الحالي ويتيح للإسرائيليين والفلسطينيين السعي الحثيث لتحقيق تطلعاتهم المشروعة عبر مائدة المفاوضات. ويمكن للطرفين من خلال هذه العملية، تحقيق رؤية دولتين - إسرائيل وفلسطين المستقلة وذات السيادة والقابلة للنمو - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وكلما أبطأ تنفيذ هذه الرؤية، كلما اتسعت الشقة بين إسرائيل والفلسطينيين وزاد الوقت الذي ستغرقه بناء الثقة والأمل بينهما وهو شرط لازم لأمنهم المشترك وللتوصل في نهاية المطاف إلى تسوية عادلة وشاملة. ويعتمد تحقيق هذه الرؤية اعتمادا كاملا على توفر الإرادة السياسية لدى الطرفين. إلا أنه يتعين على المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية أيضا القيام، فرادى ومجتمعين، بمواصلة تشجيع الطرفين على اعتناق هذه الرؤية وخارطة الطريق بكل إخلاص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى المشاورات غير الرسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.